اقتصاد

الحكومة تتوقع انخفاضاً في الإيرادات العامة لكنها تتوقع زيادة ٤٤ بالمئة في إيرادات الضرائب

زيادة طفيفة جداً في الموازنة العامة للدولة ٢٠٢٠ ونواب: انكماشية وبعض أرقامها وهمية غير صحيحة

- ٥٠٠ مليار ليرة رواتب بزيادة ٣بالمئة
- الحكومة تقول إنها تزيد الإنفاق لزيادة الإنتاج
- ٣٧٣ مليار ليرة الدعم للمشتقات النفطية والخبز والمعونة الاجتماعية و٧١١ ملياراً للكهرباء

| محمد منار حميجو

انتقد العديد من أعضاء مجلس الشعب البيان الحكومي الخاص بمشروع الموازنة العامة للدولة للعام ٢٠٢٠، إذ اعتبر البعض أن الأرقام الواردة فيه ليست صحيحة ووهمية، في حين وصف آخرون الموازنة بأنها انكماشية، وغيرهم وصفوها بالتضخمية، إضافة إلى الانتقادات الحادة حول مسألة زيادة العجز بشكل كبير، وعدم إيجاد نظام ضريبي يحقق العدالة للمواطنين.

وخصص مجلس الشعب أمس جلسته أمس لمناقشة البيان المالي لموازنة العام القادم الذي عرضه وزير المالية مأمون حمدان.

وكانت مداخلات بعض الأعضاء حادة وطويلة استغرق بعضها أكثر من ثلث ساعة، على اعتبار أن الوقت غير مقيد بالنسبة لأعضاء المجلس عند طرح مداخلاتهم حول البيان الحكومي.

في تفاصيل الأرقام، قدرت اعتمادات مشروع موازنة عام ٢٠٢٠ بمبلغ ٤٠٠٠ مليار ليرة سورية، مقابل مبلغ ٣٨٨٢ مليار ليرة في موازنة عام ٢٠١٩، أي بزيادة مقدارها ١١٨ مليار ليرة وبنسبة زيادة مقدارها ٣,٠٤بالمئة.

وقدرت اعتمادات العمليات الجارية بمبلغ ٢٧٠٠ مليار ليرة، مقابل مبلغ ٢٧٨٢ مليار ليرة في موازنة عام ٢٠١٩، منخفضة بنحو ٣بالمئة، نتيجةً لعجز المشتقات النفطية المتوقع خلال عام ٢٠٢٠، إثر خسائر شركة محروقات.

وبحسب البيان المالي للحكومة (حصلت «الوطن» على نسخةً منه) لم يتم إظهار كامل النفقات المقدرة للدعم الاجتماعي في مشروع موازنة عام ٢٠٢٠، حيث تم إظهار نفقات الدعم المقدرة المتعلقة فقط بدعم صندوق الإنتاج الزراعي والصندوق الوطني للمعونة الاجتماعية ودعم الدقيق التمويني ودعم المشتقات النفطية، ليصبح مبلغ الدعم المرصد في مشروع الموازنة ٣٧٣ مليار ليرة، أما بالنسبة لدعم الطاقة الكهربائية والمقدر بحوالي ٧١١ ملياراً في عام ٢٠٢٠، فإنه سيتم معالجته وفق قوانين التشابكات المالية.

ويعود انخفاض الدعم المقدر للمشتقات النفطية لانخفاض خسارة شركة محروقات نتيجةً لانخفاض الأسعار الواردة من مكتب تسويق النفط لكل من النفط الخفيف والثقيل والمستورد مع ثبات سعر الصرف ٤٣٥ ليرة، وزيادة كمية المشتقات النفطية المنتجة محلياً، وانخفاض كمية المشتقات النفطية المستوردة، وانخفاض أسعارها عن عام ٢٠١٩ لاسيما المازوت والفيول والغاز السائل، بالإضافة لرفع سعر مادة البنزين إلى ٤٢٥ ليرة لليتر وتحديد كميات البنزين المبايعة بالسعر المدعوم شهرياً، وتحديد الكميات المبايعة للمواطنين من مادة المازوت بالأسعار المدعومة، وتوزيع أسطوانات الغاز على البطاقة الذكية.

وبحسب البيان، فإن كل تلك الأسباب إضافة إلى ترشيد الاستهلاك في الوقود والغاز نتيجة تطبيقات البطاقة الذكية أدت إلى تخفيض الاستهلاك وعقلنة في الدعم، الأمر الذي نجم عنه انخفاض في عجز المشتقات النفطية، وبالتالي خسائر شركة محروقات، وليس تخلي الدولة عن الدعم.

عجز الموازنة

لوحظ في مشروع موازنة ٢٠٢٠ زيادة العجز المقدر بمبلغ ٥١٤,٦١ مليار ليرة.

وعزا البيان سبب زيادة العجز إلى زيادة الاعتمادات المقدرة في مشروع موازنة عام ٢٠٢٠ بمبلغ أكبر من مبلغ الإيرادات العامة المقدرة، وكذلك توفير فرص العمل الجديدة، إضافة للاعتمادات اللازمة لحسن سير العمل في الجهات العامة.

كما تمت زيادة الاعتمادات المخصصة للمشاريع الاستثمارية بعد تحسن الأوضاع الأمنية في ضوء أهمية هذه المشاريع وأولويتها لدفع عجلة الإنتاج الوطني، وتحفيز النمو الاقتصادي بعد سنوات من الركود الذي فرضته الحرب على سورية، حيث قدرت الزيادة في اعتمادات مشروع موازنة عام ٢٠٢٠ بمبلغ ١١٨ مليار ليرة، على حين أنه انخفضت الإيرادات العامة بمبلغ ٣٩٧,٢٢ مليار ليرة، الأمر الذي جعل العجز المقدر في مشروع موازنة عام ٢٠٢٠ يفوق العجز المتوقع في موازنة عام ٢٠١٩.

واعتبر البيان أن نسبة الزيادة في العجز تنسجم مع خطة الحكومة لزيادة الإنفاق العام لتحريك عجلة الإنتاج وتحفيز النمو الاقتصادي، وزيادة الاعتمادات الاستثمارية لتنشيط الدورة الاقتصادية، وبالتالي التعافي التدريجي في الاقتصاد الوطني، ما يعني أن الحكومة تصف موازنة ٢٠٢٠ بالتوسعية.

رواتب وأجور

قدرت الاعتمادات المخصصة للرواتب والأجور والتعويضات في مشروع موازنة عام ٢٠٢٠ بمبلغ ٥٠١,٦٧ مليار ليرة، أي بزيادة مقدارها ١٩,٠٦ مليار ليرة عن الاعتمادات المخصصة لهذا الباب في موازنة عام ٢٠١٩، بما نسبته ٣,٥٩بالمئة، ناتجة عن الزيادة في تعويضات العاملين وفرص العمل التي تم تأمينها في القطاع الإداري.

كما قدرت الاعتمادات المخصصة للنفقات الإدارية بمبلغ ٣٣٦,٨٢ مليار ليرة، أي بزيادة مقدارها ٦٣,٨٤ مليار ليرة عن الاعتمادات المخصصة لهذا الباب في موازنة عام ٢٠١٩، بما نسبته ٢٣,٣٩بالمئة.

وتركزت معظم الزيادة في النفقات الإدارية ببند الأدوية والمستلزمات الطبية والمخبرية والأدوية السرطانية، بنسبة ٣١,٩٨بالمئة، وكذلك زيادة الاعتمادات المخصصة للمستلزمات التعليمية والأعمال الامتحانية وفقاً للحاجة الفعلية ولضمان حسن سير العمل.

واشتملت الزيادات أيضاً على المازوت بنسبة ٥,٨٩بالمئة، والبريد والبرق والهاتف والكهرباء والمياه بنسبة ١٦,٨بالمئة، والقرطاسية بنسبة ٢٩,١٣بالمئة، ونفقات الدعاية والضيافة بنسبة ١٣,٦٤بالمئة، في حين انخفض البنزين بنسبة ٧بالمئة، وقد شدد البيان على أن زيادة النفقات الإدارية وضعت في أضيق الحدود بما يضمن حسن سير العمل في الجهات العامة ويحقق هدف ترشيد الإنفاق العام.

نفقات تحويلية

قدرت الاعتمادات المخصصة للنفقات التحويلية بمبلغ ١٠٦,٠٦ مليارات ليرة، بزيادة مقدارها ٦,٢١ مليارات ليرة، نسبتها ٦,٢٢بالمئة، حيث تركزت هذه الزيادة في المساهمات في النشاط الاقتصادي والاجتماعي والوحدات الإدارية المحلية، وكذلك الاشتراكات في المؤسسات العربية والدولية إضافة لإعانة الاتحاد الرياضي العام.

أما اعتمادات الديون والالتزامات الواجبة الأداء، فقد بلغت ١١٩٥,٤٤ مليار ليرة بزيادة مقدارها ٢٧٦,٨١ مليار ليرة، بنسبة ٣٠,١٣ بالمئة.

وتعود تلك الزيادة في معظمها لتسديد حصة رب العمل تجاه المؤسسة العامة للتأمين والمعاشات والمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية، وديون الجهات العامة تجاه المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية عن عام ٢٠١٥ وما قبل، بالإضافة إلى تسديد ديون الأدوية والكهرباء للجهات العامة والاعتمادات الاحتياطية للعمليات الجارية.

وذكر بيان الحكومة المالي أنه من خلال تقديرات بيانات الوزارات والإدارات والمؤسسات والوحدات الإدارية المحلية للشواغر والملاكات المتوافرة لديها وكذلك التعيينات بدل المتسربين نتيجة الظروف الراهنة، فإن مشروع موازنة عام ٢٠٢٠ سيعمل على تحقيق ٨٣٤١٥ فرصة عمل جدية، منها ٦٥٤٧٤ فرصة عمل في القطاع الإداري، و١٧٩٤٢ فرصة عمل في القطاع الاقتصادي.

الاعتمادات الاستثمارية

قدرت الاعتمادات المخصصة للعمليات الاستثمارية بمبلغ ١٣٠٠ مليار ليرة، مقابل مبلغ ١١٠٠ مليار ليرة في موازنة عام ٢٠١٩، أي بزيادة مقدارها ٢٠٠ مليار ليرة، نسبتها ١٨,٢ بالمئة.

وفي التفاصيل، بلغت نسبة الاعتمادات المرصدة لقطاع الكهرباء إلى إجمالي الاعتمادات الاستثمارية المرصدة في مشروع موازنة عام ٢٠٢٠ نحو ٤ بالمئة، كما بلغت نسبة اعتمادات قطاع الموارد المائية ٤,٩ بالمئة، ونسبة اعتمادات قطاع الإدارة المحلية والبيئة ٦,٤٩ بالمئة، المر الذي وصفه البيان بأنه دليل على اهتمام الحكومة وحرصها على رصد الاعتمادات اللازمة لهذه القطاعات الحيوية الضرورية لتأمين الخدمات اللازمة للمواطنين وللمشاريع الاستثمارية في المجالات كافة (كهرباء- خدمات ومرافق- مياه...) والمساهمة في تأمين متطلبات الإنتاج الزراعي من خلال دعم مشاريع الري واستصلاح الأراضي، وذلك للتخفيف من وطأة الأزمة وتأمين هذه الخدمات وإيصالها لكل المواطنين.

هذا وخصص مبلغ ٧٤٠,٤٧٩ مليار ليرة كاعتمادات احتياطية للمشاريع الاستثمارية، يضاف للجهات العامة خلال عام ٢٠٢٠ في حال عدم كفاية الاعتمادات المرصدة لها، وارتفاع نسب التنفيذ لديها، ولتلبية الاحتياجات الاستثمارية للجهات العامة كافة بمرونة وعقلانية بما يتلاءم مع متطلبات وتحديات المرحلة الراهنة بالتزامن مع تطور الوضع الأمني على أرض الواقع.

كما خصص مبلغ ٥٠ مليار ليرة لإعادة الإعمار، بغية تأهيل المنشآت العامة والمرافق والطرق التي تعرضت للتخريب، والتعويض عن الأضرار التي لحقت بالمنشآت الخاصة نتيجة للأوضاع الراهنة التي يمر بها القطر كأولوية أساسية من أولويات الحكومة في إعادة المهجرين إلى بيوتهم وتأمين السكن لهم.

وتم رصد مبلغ وقدره ٥ مليارات ليرة لرؤوس الأموال العامة في سبيل دعم العملية الاستثمارية وزيادة الإنتاج.

كما بلغ إجمالي الاعتمادات المرصدة للخدمات الصحية كافة في مشروع موازنة عام ٢٠٢٠ نحو ٣٠١,٩١ مليار ليرة، أي بنسبة ٧,٥٥ بالمئة من إجمالي اعتمادات الموازنة، في حين بلغ إجمالي الاعتمادات المرصدة للخدمات التربوية كافة ٣٢٨,٣٤ مليار ليرة أي بنسبة ٨,٢ بالمئة من إجمالي اعتمادات الموازنة، كما بلغ إجمالي الاعتمادات المرصدة لخدمات التعليم العالي ٦٩,٦٥ مليار ليرة أي بنسبة ١,٧٤ بالمئة من إجمالي اعتمادات الموازنة.

وفي النتيجة، شكلت الاعتمادات المرصدة للخدمات الاجتماعية من صحة وتربية وتعليم عالٍ ما نسبته ١٧,٥٠ بالمئة من إجمالي اعتمادات الموازنة.

انخفاض الإيرادات!

قدّرت الإيرادات العامة في مشروع موازنة عام ٢٠٢٠ بمبلغ ٢٥٤٦ مليار ليرة، بانخفاض ١٣,٣ بالمئة عن إيرادات العام ٢٠١٩، وهي المرة الأولى التي يتم فيها انخفاض الإيرادات العامة المقدرة منذ العام ٢٠١٣.

وفي التفاصيل، تم تقدير الإيرادات النفطية (من فوائض اقتصادية وحق الدولة) انطلاقاً من اعتماد سعر برميل النفط في مشروع موازنة عام ٢٠٢٠ بواقع ٦٣ دولاراً أميركياً للبرميل من النفط الخفيف و٥٦ دولاراً أميركياً للبرميل من النفط الثقيل، وإن أي تغيرات في هذه الأسعار المعتمدة تنعكس على إيرادات مشروع موازنة عام ٢٠٢٠ وبالتالي على العجز المقدر في الموازنة، كما تم اعتماد سعر صرف الدولار مقابل الليرة السورية بـ٤٣٥ ليرة للدولار في مشروع موازنة عام ٢٠٢٠.

وفيما يخص تحليل مكونات الإيرادات العامة، فقد قدرت الإيرادات الجارية في مشروع موازنة عام ٢٠٢٠ بمبلغ ١٤٣٠,٨٧ مليار ليرة، مقابل مبلغ ١٨٨١,٦٠ مليار ليرة في موازنة عام ٢٠١٩، بانخفاض وقدره ٤٥٠,٧٣ مليار ليرة، ما نسبته ٢٣,٩٥بالمئة، نتيجةً لعدم إدراج فروقات أسعار المشتقات النفطية خلال عام ٢٠٢٠ والمقدرة بحوالي ١٠٥٤ مليار ليرة، في حين قدرت عام ٢٠١٩ بمبلغ ٧٧٤,٧٣ مليار ليرة، والاحتفاظ بها لدى شركة محروقات، وهو إجراء أكثر اقتصادية وعلمية، بحسب البيان.

في المقابل، زادت الإيرادات المقدرة من الضرائب والرسوم في مشروع موازنة عام ٢٠٢٠ بالمقارنة مع موازنة عام ٢٠١٩ بنسبة ٤٤,١٢ بالمئة، ويعود ذلك إلى التحسن في مستوى النشاط الاقتصادي، وبدء عودة عجلة الإنتاج تدريجياً، والإصلاحات المتوقعة والتي يتم العمل عليها في النظام الضريبي خلال عام ٢٠٢٠ متضمنةً ضريبة البيوع العقارية المعتمدة على القيمة الرائجة للعقارات، والضريبة على المبيعات، والضريبة الموحدة على الدخل، وإعادة النظر بباقي التشريعات الضريبية لتحسين مستوى العدالة الضريبية، إلى جانب زيادة الوعي الضريبي، وتحسين كفاءة الإدارة الضريبية.

حقوق الدولة

تمثل الإيرادات العامة الاستثمارية وحقوق الدولة فائض الموازنة المقدّر، وفائض السيولة المقدر للجهات العامة ذات الطابع الاقتصادي، وحقوق الدولة من عائدات النفط، وقد قدرت هذه الإيرادات في مشروع موازنة عام ٢٠٢٠ بمبلغ ١١١٣,٧٣ مليار ليرة مقابل ١٠٤٠,٤١ مليار ليرة في موازنة عام ٢٠١٩، أي بزيادة مقدارها ٥٨,٩٢٥ مليار ليرة، بنسبة ٥,٥٩ بالمئة، نتيجةً للزيادة في الإيرادات الاستثنائية الأخرى (حق الدولة) وفي فوائض البلديات، والزيادة في إيرادات الفنادق وذلك بسبب تحسن الظروف الأمنية وتشجيع السياحة الداخلية، وبدء عجلة الإنتاج بالدوران الأمر الذي انعكس إيجاباً على إجمالي الإيرادات الاستثمارية المقدرة في مشروع موازنة عام ٢٠٢٠.

الدندن: لم نلحظ زيادة رواتب.. انخفاض في الضرائب على رجال الأعمال

اعتبر النائب مجيب الرحمن الدندن أن مشروع الموازنة إذا ما تمت مقارنته بسعر الصرف هو مشروع انكماشي، ولا يوجد هناك زيادة عن الموازنة الحالية، موضحاً أن الموازنة الحالية تعادل ٨ مليارات دولار في حين القادمة تقلصت إلى ٦,٤ مليارات دولار.

وفي مداخلة له تحت القبة أضاف الدندن: رغم الكلام الإنشائي الذي أورده وزير المالية أثناء عرضه للبيان المالي لم نشاهده يطابق الواقع، فلم يلحظ التطور الميداني على الأرض باعتبار أن هناك الكثير من الإنجازات حققها الجيش العربي السوري منها تحرير أراض وفتح معابر.

ورأى الدندن أن المشروع لم يلحظ زيادة الرواتب رغم المطالبات الحثيثة تحت القبة، موضحاً أنه حينما يرتفع سعر البنزين يكون هناك زيادة في الرواتب، إلا أن الحكومة تخلت عن دعم البنزين ليصبح مثل السعر العالمي ودول الجوار ولم تلحظ هذه الفروقات ولم ينجم عنها أي زيادة رواتب.

وأشار إلى موضوع العجز الوارد في مشروع القانون، معتبراً أن سد معظم مبلغ العجز من الاحتياطي يدل إلى أن هناك استنزافاً وطبع عملة سورية من دون رصيد، وبالتالي «مقبلين على تضخم»، متسائلاً: لماذا ارتفع العجز بهذا الشكل في مشروع الموازنة وهو ليس زيادة بل تفاقم؟

واعتبر ما ورد في البيان حول تعافي الاقتصاد بالكلام غير الصحيح، والدليل ارتفاع العجز، مشيراً إلى أنه لا يتم لمس الدعم الخاص بصندوق الدعم الاجتماعي على أرض الواقع.

ولفت إلى أن مشروع القانون تحدث عن ٦٥ ألف فرصة عمل، متسائلاً: كم وظفت الحكومة في العام الحالي؟ معتبراً أنه لا يوجد لدى الحكومة نية لتوظيف هذه الأعداد وبالتالي هذا الرقم غير صحيح.

وفيما يتعلق بموضوع الضرائب، اعتبر الدندن أن هناك انخفاضاً في الضرائب المباشرة الخاصة بالتجار ورجال الأعمال بنحو ٢٤٩ ملياراً عن العام الحالي، في حين بقيت ضرائب العاملين كما هي، متسائلاً: هل لدى الحكومة توجه ليكون هناك تسهيلات لرجال الأعمال؟

وفيما يخص ضبط الأسعار، رأى الدندن أن السوق في الأساس غير مضبوطة، وكلما كانت هناك مطالبات بذلك كان وزير التموين يجيب عن ذلك: «لا يوجد عدد كاف من المراقبين»، رغم أن هذا الكلام نسمعه من سنوات ولم تتم زيادة لأعداد المراقبين!

واعتبرت زميلته غادة إبراهيم أن بيان الحكومة يشدد على ضرورة إيجاد الحلول لمشكلة البطالة عبر العمل على إعادة عملية دوران الإنتاج ودعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر، لكن هذا يتطلب إجراءات حقيقية وفعلية لذلك.

وأضافت إبراهيم: لا ننسى أن أي اقتصاد في العالم يعتمد على المشاريع الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر، لأن الباحث عن العمل يتحول إلى خالق وموجه لفرص العمل من خلال مشاريع، كما أنه يغير الثقافة السائدة في الاعتماد على الدولة لإيجاد فرص العمل.

وأشار النائب آلان بكر إلى ضرورة زيادة الرواتب والأجور مقارنة بالوضع المعيشي الحالي، لافتاً إلى أن الحكومة لم تقدر على ضبط الأسعار، ومتسائلاً: هل هناك رقابة تموينية حتى يتم تطويرها؟

وفي مداخلة له تحت القبة شدد بكر على ضرورة دراسة مشروع لتعديل الضرائب وخصوصاً أنه يوجد ٢٦ تشريعاً ضريبياً، موضحاً أن الكثير من الضرائب يتم وضعها عبر التقدير، وبالتالي يجب أن يكون هناك ضوابط ومعايير واضحة على أساسها يتم التقييم وليس الالتفاف على القوانين.

ولفت إلى موضوع فرص العمل الواردة في مشروع القانون، متسائلاً: كم نفذت الحكومة منها؟ وأضاف: «هل هي مجرد أرقام عشوائية يتم تقديمها لمجلس الشعب أم تكون ضمن خطة مدروسة ضمن الموازنة»؟

واعتبر النائب عمار بكداش أن هذه الموازنة انكماشية، وتشكل ٤٥ بالمئة من موازنة عام ٢٠١١ وفق الأسعار الثابتة، وتعتبر في الوقت ذاته تضخمية بامتياز لجهة موضوع العجز، معتبراً أن هذا سوف يؤدي إلى انخفاض مستويات المعيشة.

وفي مداخلة له تحت القبة رأى بكداش أن ما عملت عليه الحكومة في الفترة السابقة زيادة وتيرة التضخم، وبالتالي الانخفاض الكبير في مستوى المعيشة لدى الأغلبية العظمى للمواطنين، مشيراً إلى أن أحد الأسباب التي أدت إلى ذلك هو رفع الحكومة لأسعار حوامل الطاقة الذي فتح الباب لهذا التضخم، وبالتالي الحكومة أخرجت بذلك «الجني من القمقم» باعتبار أن الطاقة وحواملها تدخل في كل مجالات الإنتاج.

ورأى بكداش أن دعم المحروقات والكهرباء الواردة في المشروع مضخماً، كما في السابق باعتبار أن الحكومة تسعر المنتج المحلي بالتسعير العالمي، مشدداً ضرورة رفع الفوائد عن الليرة، وتأمين ودعم مستلزمات الإنتاج الضرورية والمحروقات وكل حوامل الطاقة وعدم التفكير لاحقاً في رفع أسعارها.

كما شدد على ضرورة ربط الأجور بالأسعار وإيجاد مصادر فعلية لهذه العملية عبر تطبيق سياسة ضريبية تصاعدية لتحقيق شيء من العدالة والعقلانية في ذلك.

وقال زميله وليد درويش: من الظاهر أن أغلب الفريق الحكومي لم يكن يسمع ما كنا نقوله خلال السنة الماضية، فمن أصل ٩ بنود في البيان ورد منها ثمانية في بيان السنة الماضية.

ورأى درويش أن العديد من الأرقام الواردة في البيان غير حقيقية ووهمية، ضارباً مثلاً أن عدد الوظائف التي خصصتها الحكومة في العام الحالي ٨٥ ألفاً لم توظف منها إلا ١٨ بالمئة، وحالياً تم طرح ٦٥ ألفاً، متسائلاً: هل يتم تغطية البطالة بأرقام وهمية وغير دقيقة؟

وأشار إلى أن العجز ارتفع بشكل قياسي وبالتالي ماذا أبقت الحكومة للعام ٢٠٢١ مؤكداً ضرورة تحسين الدخل.

وشدد النائب حسين حسون على ضرورة إعادة النظر في السياسة الضريبية المعمول بها في البلاد والإسراع بإعداد نظام ضريبي جديد يحقق العدالة الاجتماعية، ويمنع حالات التهرب الضريبي، ويعزز الثقة بين المواطن والدولة ويؤمن مورداً حقيقياً لخزينتها إضافة إلى تفعيل دور هيئة الرسوم والضرائب.

وأكد ضرورة إيلاء القطاع العام أهمية خاصة وإعادة هيكليته ودعمه وتطويره لما له دور في قيادة الاقتصاد الوطني، إضافة إلى أهميته في تأمين السلع والمواد الضرورية وتحقيق التوازن في ضبط الأسعار، مشيراً إلى ضرورة تحسين معيشة المواطنين وتحقيق حاجاتهم الأساسية وبأسعار مناسبة وزيادة الرواتب لذوي الدخل المحدود.